

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.4
12 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

الموارد الأرضية في الدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

الصفحة	المقرات	
٣	١-٢	أولا - مقدمة
٣	٣-٩	ثانيا - قضايا الموارد الأرضية
٥	٢٣-١٠	ثالثا - الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لهذه القضايا
٥	١٣-١٠	ألف - نظم المعلومات، والتخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية
٧	١٥-١٤	باء - نظم الزراعة وإدارة التربة
٨	١٧-١٦	جيم - الحراجة
٩	١٨	دال - الموارد المائية

* أعدت هذا التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وفق ترتيبات وافقت عليها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. ويمثل استكمالا موجزا للوثيقة E/CN.17/1998/7/Add.4، وحصيلة مشاورات ومعلومات متبادلة بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المعنية ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

الصفحة	الفقرات
٣	أولاً - مقدمة ١-٢
١٠	هـ - حماية المناطق الطبيعية وإدارة المناطق الساحلية .. ١٩
١٠	واو - البحوث والتنمية القائمة على أساس المشاركة ... ٢٠
١٠	زاي - الكوارث الطبيعية ٢١-٢٢
١١	حاء - تخطيط العمران وتنميته ٢٣
١١	رابعاً - استنتاجات وتوصيات للعمل مستقبلاً ٢٤-٢٨
١١	ألف - المستويان القطري والمحلي ٢٤
١٢	باء - المستوى الإقليمي ٢٥-٢٦
١٣	جيم - المستوى الدولي ٢٧-٢٨

أولا - مقدمة

١ - تختلف البلدان الجزرية الصغيرة اختلافا كبيرا وفقا لخصائص جغرافية، وبيولوجية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية متميزة، غير أنها تواجه العديد من العوائق المشتركة التي تقيّد جهودها الرامية إلى تنمية بيئاتها وحفظها، بما في ذلك موارد طبيعية محدودة، وإمكانيات محدودة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛ وتعرضها للأخطار الطبيعية مثل الأعاصير، والانفجارات البركانية، والزلازل، وتطرف المناخ، وهشاشة النظم الإيكولوجية، مع توطن كبير لبعض الأنواع البيولوجية وإمكانية فقدان التنوع البيولوجي (بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي)؛ وخطر الأضرار الطويلة الأجل الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحار المرتبط بتغيّر المناخ العالمي؛ وانخفاض الاحتمالات المتعلقة بسلع التصدير الزراعية التقليدية؛ وسرعة التأثير بتفشي الآفات الجديدة، والتآكل، والتلوث؛ والضغط السكاني؛ وتنمية السياحة بصورة غير سليمة؛ وصعوبة استبقاء الموارد البشرية الماهرة بسبب قلة الفرص؛ والاعتماد المفرط على عوامل اقتصادية خارجية وسرعة التأثير بها؛ وارتفاع تكاليف النقل والاتصالات. وتحول العديد من هذه العوائق دون تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الأرضية، وقد تم تناول بعضها مباشرة في أجزاء أخرى من تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر E/CN.17/1999/6 والإضافات).

٢ - ونظرا لأن موارد البلدان الجزرية الصغيرة مقيدة تماما، تكتسي التفاعلات بين الأبعاد البشرية (السكان، والعوامل الديموغرافية، ونظام حيازة الأراضي، ووسائل كسب الرزق، وما إلى ذلك) والجوانب الفيزيائية الأحيائية للموارد الأرضية (أنواع التربة، والتضاريس، والتقلبات المناخية) أهمية أساسية للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج صنع القرار المناسب إلى فهم أفضل للتفاعلات بين القطاعات واستخدامات الأراضي في الزراعة، والغابات، وتربية المائيات، وحفظ الطبيعة، وحماية السواحل، ومصائد الأسماك، والسياحة، والصناعة، والتعدين، والمستوطنات البشرية. ويجب تسوية الطلبات المتنافسة على الموارد الأرضية، كما ينبغي وضع واعتماد وسائل أكثر فعالية واستدامة لاستخدام هذه الموارد. وفي الفقرة ٣٠ من برنامج العمل، تعترف الحكومات بأن معظم نواحي الإدارة البيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية يعتمد بصورة مباشرة على تخطيط الموارد الأرضية واستغلالها أو يتأثر بذلك، وهو ما يرتبط بدوره ارتباطا وثيقا بإدارة المناطق الساحلية وحمايتها في تلك الدول. وثمة حاجة ماسة وأهمية بالغة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لآليات للتخطيط والإدارة المتكاملين للموارد الأرضية، بما في ذلك المناطق الداخلية والساحلية.

ثانيا - قضايا الموارد الأرضية

٣ - ظلت المستوطنات البشرية والزراعة والتجارة والصناعة وتنمية السياحة عبر التاريخ كبرى الفئات التي تتنافس على استخدام الموارد الأرضية المحدودة في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتستمر

زيادة النزاعات المتعلقة بتوزيع الموارد الأرضية واستخدامها الملازم مع ازدياد حاجات البشر وعددهم بمعدلات أسرع، مما يسفر عن زيادة الضغط على الكتلة الأرضية والموارد الطبيعية المحدودة.

٤ - وتتأثر إدارة الموارد الأرضية بالعديد من العوامل والعلاقات السببية: ارتفاع ضغط السكان على مساحة أرضية محدودة، فضلا عن حدود أو مناطق احتياطية محدودة فيما يتعلق بالهجرة؛ وإزالة الغابات بسبب قطع الأشجار لأغراض تجارية أو تحويل الأراضي إلى استخدامات في الزراعة أو الرعي بصورة غير مستدامة؛ وتآكل التربة، خاصة على الأراضي المنحدرة، وانخفاض خصوبة التربة وما يتبعه من تدهور باتجاه مجرى النهر؛ وفقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي؛ وزيادة كثافة المناطق الزراعية، خاصة في الأراضي الواطئة الساحلية؛ وتأثير السياحة على المناطق الساحلية الهشة؛ والاستخدام الكثيف للموارد البحرية. كما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية كثيرة التعرض للكوارث الطبيعية والبيئية، بما في ذلك التغيرات المرتبطة بارتفاع منسوب مياه البحر الناجم عن الأحوال المناخية.

٥ - وأدت الطلبات المتزايدة للحصول على دخل نقدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل النقدية للتصدير، وإلى تنمية السياحة بصورة غير سليمة. وفيما يتعلق بالزراعة، أدى ذلك إلى زيادة المناطق المزروعة وزيادة ميكنة نظم الإنتاج. وقد ازدادت مؤخرا حدة الضغط على الأراضي في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب تكثيف الإنتاج الحيواني، خاصة في مجمعات الإنتاج ذات المردود العالي التي تعتمد على العلف المركز. وساهمت أساليب الزراعة غير المستدامة في إزالة الغابات؛ وفي تغير أنماط زرع المحاصيل، مما أدى إلى فقدان التنوع البيولوجي في جميع المناطق؛ وفقدان خصوبة التربة؛ وتلوث التربة والمياه العذبة والموارد الساحلية في اتجاه المجرى من جراء الكيماويات الزراعية.

٦ - وعلاوة على ذلك، تؤثر سياسة حيازة الأراضي وغيرها من قضايا السياسة العامة بشكل حاسم على إدارة الأراضي، كما تؤثر عليها عوامل اجتماعية اقتصادية متعددة، بما فيها التجارة وتأثير الأسواق الخارجية، والممارسات التقليدية والثقافية، والعوامل الديموغرافية. ونظرا لتنوع الظروف الطبيعية والبشرية، لا تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية عموما المشاكل الاعتيادية المتعلقة بحيازة الأراضي. وتتمثل الاستثناءات الرئيسية في إمكانية الوصول المحدودة بسبب ندرة الأراضي/الموارد والنزاعات المرتبطة بها، وتأثير هجرة الموارد البشرية الماهرة إلى الخارج على المحافظة المنتظمة على سجلات الأراضي المسوحة، ومكاتب الشهر العقاري، والسجلات، والقيود التي يفرضها سوء الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات على تنفيذ التشريعات المتعلقة بحيازة الأراضي. وثمة إجراء من إجراءات حيازة الأراضي اتخذها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تخفيف حدة مشكلة ندرة الأراضي/الموارد، هو الاتجاه نحو توسيع نطاق الحدود الإقليمية البحرية إلى ما يتجاوز حد الثلاثة أميال السابق.

٧ - كما يمكن أن تتقيد القرارات الوطنية والقدرة على إدارة الموارد الأرضية بشكل مستدام بعوامل خارجية وآثار استراتيجيات إنمائية غير سليمة انتهجت في الماضي، بما في ذلك المفاوضات غير المتكافئة بين الشركات الوطنية والأجنبية على حقوق استغلال الموارد الطبيعية، ومشاريع سيئة التخطيط

يمولها مانحون، وتقوم على اعتبارات اقتصادية بحتة. ونتيجة لذلك، اضطلع العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، على سبيل المثال، بتنمية صناعية جديدة تستهدف نمو التصدير في مجالات الزراعة والحراجة والسياحة دون مراعاة التكاليف الاجتماعية والبيئية على النحو الملائم. وقد بدأ الضغط الذي تفرضه هذه الجهود الإنمائية على الموارد الأرضية، والتدهور والاستنزاف الكبيرين، المدمرين أحياناً، يركز اهتمام المجتمعات المحلية على ضرورة تنفيذ إدارة مستدامة لهذه الموارد المتبقية.

٨ - ولا تقتصر علاقات الأسباب والنتائج وقضايا الموارد الأرضية على الخصائص والقيود الفيزيائية الأحيائية، كما لا يمكن تسويتها عن طريق التصدي لهذه الخصائص والقيود فحسب. ويتطلب تعقد المسائل نهجاً متكاملًا يقوم على أساس المشاركة، ويحتاج إلى بذل جهود مشتركة بين التخصصات والقطاعات ومتعددة المؤسسات. ونادراً ما تتمتع الدول الجزرية الصغيرة النامية بملاك كبير ومستقر من الخبرات المهنية، مما يسفر عن تكليف قلة من الأفراد بكثرة من المهام. ولذلك، فإن توافر المعلومات المتعلقة بالموارد الأرضية، وما هو مناسب من الأدوات والمبادئ التوجيهية والتكنولوجيات لاستخدامها، أمر له أهمية قصوى في تنفيذ خيارات الاستغلال المستدام للأراضي واتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالسياسات العامة. ومن الضروري، من أجل وضع سياسات بشأن الموارد الأرضية في هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية، الحصول على معلومات عن أفضل استخدام للموارد، وعمليات التبادل بين القطاعات، وتوافر التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٩ - وقد اضطلع العديد من المعنيين بالأمر بجهود من أجل التصدي للقضايا الرئيسية المحددة في إعلان بربادوس، بما في ذلك وكالات دولية، وحكومات وطنية، ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية ومحلية، ومجتمعات محلية. وقد نجحت الجهود الإقليمية بتأييد مختلف المعنيين بالأمر في تنسيق الحاجات الجماعية، والاستراتيجيات، وتدفق المعلومات. وترد أدناه قائمة بأمثلة محدودة على الجهود المبذولة للتصدي لهذه القضايا.

ثالثاً - الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لهذه القضايا

ألف - نظم المعلومات، والتخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية

١٠ - قام البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الكاريبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بتمويل مشاريع في عدة دول جزرية صغيرة نامية من أجل إعداد صكوك السياسة العامة، وتقييمات عن الآثار البيئية، ومبادئ توجيهية، ومشاريع تشريعات لمختلف جوانب الدراسات الاستقصائية والتقييمات المتعلقة بالموارد، وتخطيط وإدارة استخدام الأراضي، وتعزيز المؤسسات، وإدارة مستجمعات المياه والمناطق المحمية. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومركز الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على تنمية وتوسيع نظم المعلومات الجغرافية المحوسبة، وذلك بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرى تقييم حاجات التدريب الإقليمية، ووضع برنامج للمساعدة. وكانت من نتائج اجتماع وزاري عُقد في بربادوس في عام ١٩٩٥ إنشاء فرقة عمل تتألف من بربادوس، وجامايكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، والموئل، من أجل بدء العمل على إقامة قاعدة بيانات إقليمية منسقة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير على الصعيد الوطني في العديد من البلدان من أجل تعزيز المؤسسات وبناء القدرات، بدعم ومساعدة من الموئل/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن هذه التدابير مبادرات برنامج التعاون التقني، والزمالات، والتدريب خلال العمل. وتقوم منظمة دول شرق البحر الكاريبي بتوعية الحكومات الوطنية فيما يتعلق بإدارة النظم الجزرية. ويعترف هذا النهج بضرورة اتباع نهج جامع في استخدام الموارد الجزرية؛ ويسعى إلى إزالة الحدود بين القطاعات عن طريق إنشاء آلية متعددة القطاعات والتخصصات تربط ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، في عملية اتخاذ القرارات.

١١ - وتشجع منظمة الأغذية والزراعة اتباع نهج أحسن لإدارة الموارد الأرضية يقوم على التجارب الناجحة، فضلا عن النهج القائمة التي وضعتها مؤسسات أخرى. ويركز النهج الأحسن على تكامل الجوانب المادية، والاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسية في استغلال الأراضي، ويشدد على ضرورة اشتراك جميع المعنيين بالأمر بنشاط في عملية اتخاذ القرارات. ومع أن هذا النهج لم يوضع بالتحديد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه يناسبها كثيرا. وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة أطر عمل ومبادئ توجيهية من أجل تنفيذ هذا النهج، بما فيها الوثائق المعنونة "أرضنا ومستقبلنا: نهج جديد لتخطيط وإدارة استخدام الأراضي" (١٩٩٦)؛ و "التفاوض بشأن مستقبل مستدام للأراضي، مبادئ توجيهية هيكلية ومؤسسية بشأن إدارة الموارد الطبيعية في القرن الحادي والعشرين" (١٩٩٧)؛ و "مستقبل أراضينا: مواجهة التحديات، ومبادئ توجيهية بشأن التخطيط المتكامل للإدارة المستدامة للموارد الأرضية" (١٩٩٨).

١٢ - واكتملت في غرينادا مشاريع محددة مرتبطة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل مساعدة صانعي القرارات ومستغلي الأراضي في تخطيط وإدارة الموارد الأرضية للبلد بصورة مستدامة. ويتمثل عنصر حاسم في هذه الأنشطة في وضع نظام محوسب للمعلومات المتعلقة بالأراضي من أجل زيادة فعالية تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية، فضلا عن التصدي لاحتياجات الوكالات المتعددة. ويشمل هذا النظام قاعدة بيانات شاملة عن نظام المعلومات الجغرافية. وعُقدت في غرينادا حلقات عمل لبلدان منطقة البحر الكاريبي بشأن نظم تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها والمعلومات المتعلقة بها، أسفرت عن وضع مبادئ توجيهية لتقسيم المناطق الزراعية والبيئية، وتخطيط استخدام الأراضي. وبذلت جهود مماثلة في ترينيداد وتوباغو، وسانت لوسيا، وبليز. وطلبت وحدة تنمية الصادرات وتنويع الزراعة التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي من منظمة الأغذية والزراعة أن تساعد في وضع آلية لتخطيط استخدام الأراضي وتقسيم مناطق الإنتاج الزراعي في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، ووزعت برامج إعلامية وتجارية

للحاسوب على مؤسسات تعمل على تحديد خصائص استغلال الأراضي وتصنيفها في فيجي، وتونغا، وفانواتو.

١٣ - وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ، يستمر نشر المعلومات وتبادل الآراء بشأن نهج جديد يتعلق بتخطيط الاستخدام المستدام للموارد الأرضية، تمشياً مع الأولويات المتعلقة بتنفيذ نهج متكاملة لإدارة الموارد المحددة في إطار الاستراتيجيات الوطنية لإدارة البيئة. وقد تم تجميع قائمة جرد بنظم المعلومات للموارد الأرضية للمنطقة دون الإقليمية من أجل تقييم مدى شمول النطاق الذي تغطيه البيانات المواضيعية، وتقييم ملاءمتها لأغراض تخطيط الموارد الأرضية. وفي فيجي، أعد مشروع من أجل وضع استراتيجية ونظام لدعم القرارات لاتباع نهج متكامل إزاء تخطيط الموارد الأرضية وإدارتها. ووردت تقارير بشأن مساعدة مماثلة من جزر سليمان وساموا، وتنتظر ساموا الموافقة على سياسة عامة جديدة بشأن استخدام الأراضي. ويجرى إعداد مشروع من أجل الاضطلاع بتقييم شامل لمدى تدهور الأراضي وآثاره على السكان والأمن الغذائي في البلدان الجزرية في المنطقة دون الإقليمية، تمشياً مع المبادئ التوجيهية والمنهجيات المستخدمة في جنوب شرقي آسيا. وقد سجل المعهد الدولي للبيئة والتنمية نهجاً استراتيجياً لتنمية الجزر، اعتماداً على خبراته الذاتية وخبرات البنك الدولي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وذلك في وثيقة معنونة "الدول الجزرية الصغيرة والتنمية المستدامة: القضايا والتجارب الاستراتيجية".

باء - نظم الزراعة وإدارة التربة

١٤ - ينظر إلى نهج النظام الزراعي في التنمية على أساس أنه يمكن أن يساعد على تحسين إمكانية التخطيط والتحليل عند تحديد ووضع وتنفيذ طرق لتحسين إنتاجية المعنيين بالزراعة وبالتالي رفاههم، وذلك بأسلوب منصف ومستدام. ونتيجة لذلك، تعمل منظمة الأغذية والزراعة الآن مع معهد البحوث والتدريب الإرشادي على الزراعة التابع لجامعة منطقة جنوب المحيط الهادئ في ساموا، من أجل تنفيذ دورات تدريبية على نهج النظم الزراعية، وإنتاج مواد تدريبية وإرشادية خاصة بالإقليم. وانتسبت سبعة بلدان في منطقة جنوب المحيط الهادئ إلى هذا المشروع هي جزر كوك، وفيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وتونغا، وجزر سليمان، وفانواتو، وساموا. وتشمل النتائج وثائق معنونة "مقدمة لوضع نظم الزراعة في منطقة جنوب المحيط الهادئ"، و "نهج النظم الزراعية في تنمية الزراعة المستدامة في منطقة جنوب المحيط الهادئ". وأسفرت هذه البرامج الناجحة عن توصيات تدعو إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نهج النظم الزراعية في البرامج الوطنية، وإلى زيادة التوعية بهذا النهج، وتدريب المعنيين بالإرشاد الزراعي على منهجيته.

١٥ - واضطلع ببرامج لتثبيت الأراضي وحفظ التربة على نحو مستدام ضمن إطار أوسع هو حماية وتعزيز البيئة الجزرية الهشة. ووضع برنامج لمكافحة تآكل التربة في جامايكا. وفي ساموا، تم الانتهاء من إعداد المبادرة المعنونة "النظرة العامة العالمية على تكنولوجيات حفظ الطبيعة". ووضع في بربادوس برنامج

إنمائي لتثبيت وحفظ الأراضي الصالحة للزراعة النادر وجودها في مقاطعة اسكتلندا والتي تتعرض لتآكل شديد، مع إنعاش الزراعة في المنطقة عموماً. واضطلع بجهود للتدريب وتعزيز قدرة الموارد البشرية داخل الوحدة المحلية لحفظ التربة. وأدى هذا العمل إلى سياسة عامة بعنوان "إطار عمل جديد لإدارة الأراضي ومكافحة التصحر على نحو فعال من حيث حفظ الطبيعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وأقيمت في ساموا حلقة عمل دون إقليمية برعاية شبكة المعلومات الإنمائية الاستشارية في مجال الأسمدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بشأن التسميد السليم بيئياً في جزر المحيط الهادئ. وسيبدأ العمل قريباً على جمع المعلومات المتاحة عن تغذية التربة والنبات في بلدان مختارة (فيجي، وساموا، وتونغا) من أجل إعداد نبذات عن النظم المتكاملة لتغذية النبات، وذلك قبل وضع استراتيجيات وطنية لإدارة خصوبة التربة، خاصة للجزر الواطئة وبلدان الجزر المرجانية في المنطقة دون الإقليمية. وقد تبنت بلدان جزرية عديدة في منطقة المحيط الهادئ سياسة بعنوان "إطار عمل لحفظ الأراضي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ". وكان من ضمن المتعاونين فيها شبكة أراضي المحيط الهادئ التابعة للمجلس الدولي لموارد التربة وإدارتها، والبرنامج الزراعي الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وأمكن من خلال شبكة أراضي المحيط الهادئ تناول قضايا تتعلق بالأراضي السحيقة الانحدار، وكثافة استغلال الأراضي في فيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وفانواتو، وساموا. ويسعى هذا العمل إلى تقييم مدى مشاكل تدهور الأراضي، ووضع تكنولوجيات مقبولة للزراعة المستدامة تقوم على أساس النظم القائمة والمعرفة التقنية المحلية.

جيم - الحراجة

١٦ - اتخذ عدد من المبادرات على الصعيد الوطني والإقليمي، بدعم واشتراك مجتمع المانحين، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقامت منظمة الأغذية والزراعة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد اجتماع إقليمي في بربادوس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من أجل مناقشة استراتيجية لدعم وضع سياسات عامة وطنية للحراجة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. ولا يزال العمل مستمراً، نتيجة هذا الاجتماع، من أجل وضع هذه السياسات العامة في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج بناء القدرات الحراجية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بدعم المبادرات الرامية إلى وضع خطط عمل وطنية للحراجة. وقامت لجنة إدارة قدرات أعمال القرن ٢١ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً بالموافقة على مشروع لجامايكا. وتجمع المشاريع المتعلقة بإدارة مستجمعات المياه وتعليم حفظها، كما هو الحال في ساموا، بين النظم الزراعية المعنية بحفظ الطبيعة وممارسات الحراجة الزراعية عند تناولها مسألة الترابط بين جوانب وضع السياسة وتنفيذها. وقدمت مساعدة مالية وخدمات تقنية استشارية لدعم الفريق العامل المعني بالحراجة الزراعية لمنطقة المحيط الهادئ من أجل تسجيل ثروة المعرفة والخبرة المحلية والتقنية المتصلة بهذه النظم. وهناك مجموعة أدوات إعلامية في شؤون الحراجة الزراعية، أعدت في حلقة عمل إقليمية تشاركية في فيجي في عام ١٩٩٧ من أجل العاملين في خدمات الإرشاد، وسوف تُنشر باعتبارها جهداً مشتركاً بين جهات منها منظمة

الأغذية والزراعة، والمجلس الدولي لموارد وإدارة التربة، واليونيسيف، و ٦٠ شخصا معنيين بالموارد الوطنية.

١٧ - ويقوم برنامج دعم الغابات والأشجار في جزر منطقة المحيط الهادئ الذي يستغرق ثلاث سنوات، بمساعدة بلدان وأقاليم جزر منطقة المحيط الهادئ ال ٢٢ على تعزيز قدراتها الوطنية والمجتمعية على استخدام مواردها من الغابات والأشجار، وإدارتها، وحفظها، وتنميتها، على أساس سليم ومستدام. وسيركز البرنامج على دعم المبادرات الوطنية والمجتمعية التي ستتيح فرص عمل وتعزز أسباب المعيشة المستدامة لسكانها. وسيقدم الدعم التقني والتدريبي وغيره من وسائل الدعم للاقتصادات الوطنية والمحلية. وطلب من منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة لمشروع إقليمي لإدارة مستجمعات المياه من أجل جزر كوك، وفيجي، وتونغا، وساموا. كما طلبت حكومة فيجي من منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة من أجل الاضطلاع باستعراض مردود أصحاب الموارد والحكومة من قطع أشجار الغابات وتجهيز المنتجات الحرجية وتسويقها. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة مساعدتها عن طريق مشروع إقليمي ممول من الاتحاد الأوروبي معني بالسياسات الحرجية في منطقة البحر الكاريبي وذلك بتحليل السياسات الحرجية في ٢٨ بلدا وإقليما في منطقة البحر الكاريبي، وتحديد فرص تعزيز المؤسسات وتعزيز القدرة على تحليل السياسات الحرجية.

دال - الموارد المائية

١٨ - تناولت أنشطة منظمة الأغذية والزراعة في فيجي مكافحة ترسب الطمي، وتخفيف حدة الفيضان، وتحسين الأنهار، وإدارة مستجمعات المياه. وأدت أنشطة إزالة الطمي في قيعان الأنهار الرئيسية في فيجي، إلى تحسين أراض كانت سيئة الصرف وقليلة الاستغلال، وإلى وضع برنامج للتنمية الزراعية لمنطقة مساحتها ٦ ٣٠٠ هكتار في الشعبة المركزية. وقام مشروع لاحق بتحديد الأسباب الرئيسية للتآكل والترسب المرتفع للطمي في نهر ريوا، ووضع برنامجا منفصلا يجمع بين الجوانب القانونية، ومكافحة الفيضان، وضبط النهر، وممارسات مناسبة لإدارة الأراضي من أجل التنمية المستدامة للأراضي الزراعية. كما وضع مشروع من أجل زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق توسيع الأراضي الصالحة للزراعة بتقليل أخطار الفيضان، وتحسين قدرة الصرف في الأنهار الرئيسية. وجرى التكليف بإجراء تقييم للموارد المائية في شباط/فبراير ١٩٩٧ من أجل تقديم خيارات تقنية لادخال مشاريع للري الإضافي ومراقبة المياه على نطاق ضيق منخفض التكاليف في مواقع إنتاج المحاصيل البعلية في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في بابوا غينيا الجديدة. وهذا المشروع متعدد التخصصات، ويقوم أيضا بتحليل العوائق الاجتماعية الاقتصادية. وفي أنحاء أخرى من المنطقة (ساموا، وجزر سليمان)، من المخطط تقديم المساعدة من أجل تحديد عناصر مراقبة المياه بالاقتران مع ممارسات إعداد مشاريع جديدة ترتبط بتوسيع نطاق أنشطة البرنامج الخاص للأمن الغذائي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

هـ - حماية المناطق الطبيعية وإدارة المناطق الساحلية

١٩ - بدأ عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع برامج مبتكرة لإنقاذ غاباتها وشعابها المرجانية. وهذه البرامج تعني أنه لا يزال باستطاعة سكان الجزر استخدام غاباتهم وشعابهم كمصدر تقليدي للغذاء والأسماك ومنتجات الأخشاب المتجددة والحصاد المستدام لأغلبية أنواع النباتات الموجودة في الغابات باستثناء الأشجار. وخططت سانت كيتس ونيفيس، وأروبا، لتوسيع نطاق مناطقها المحمية. وفي عام ١٩٩٨، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة وثيقة معنونة "مبادئ توجيهية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والزراعة والحراجة ومصائد الأسماك"، وهي تنطبق إلى حد كبير على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتضمن جزءاً عن القضايا والمنظورات والسياسات العامة وعملية التخطيط فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فضلاً عن مشورة محددة بشأن دمج الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية، وبشأن تسوية المنازعات.

واو - البحوث والتنمية القائمة على أساس المشاركة

٢٠ - هناك برنامج تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة يجمع بين الجامعات والبرامج الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمزارعين. وأسفر البرنامج الذي يستغرق سنتين عن تغييرات في النظام الوطني للبحوث الزراعية في الرأس الأخضر، بما في ذلك إنشاء إطار مؤسسي لتخطيط البحوث الطويلة الأجل؛ ووضع برنامج للرصد والتقييم يقوم على أساس المشاركة؛ والاحتفاظ بالباحثين رفاعي التدريب والكفاءة وتشجيعهم؛ وإقامة تعاون بين المؤسسات، وتنفيذ البحوث المشتركة بين التخصصات؛ وإقامة صلات بالمزارعين والخدمات الإرشادية والمحافظة عليها؛ وإجراء بحوث داخل المزارع.

زاي - الكوارث الطبيعية

٢١ - هناك اعتبار هام في مجال استغلال الموارد الأرضية هو تحديد مدى تأثر مساحات أرضية معينة بالكوارث الطبيعية. وقام مكتب التأهب للكوارث في جامايكا بأولى محاولات رسم خرائط للأخطار الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي. وقامت منظمة الدول الأمريكية، بدعم مالي من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بإجراء تقييم لأخطار الانهيارات الأرضية في بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وتواصل تقييم أخطار هبوب العواصف الساحلية، بالاشتراك مع المعهد الكاريبي للأرصاد الجوية. واعتمدت حكومة جامايكا مؤخراً مبادئ توجيهية جديدة لتخطيط استخدام الأراضي تدعو إلى وضع أنظمة خاصة لتقسيم المناطق. وتعمل وكالة الاستجابة الطارئة للكوارث في منطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، مع دول شرق البحر الكاريبي لوضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للتأهب لكوارث الأعاصير، وتخفيف حدة أضرارها فيما يتعلق بالزراعة، والحراجة، ومصائد الأسماك. ومن مقوماتها استعراض البيئة لإدارة المعلومات في القطاع، ووضع خطط عمل للتأهب للأعاصير وتخفيف حدة أضرارها في كل قطاع، وتثقيف الجماهير وتوعيتها.

٢٢ - وساهم تقديم منظمة الأغذية والزراعة للمشورة والدعم في الموقع في حصول تونغنا على مساعدات طارئة (أسمدة وبذور) في أعقاب العاصفة الإعصارية "هينا" في آذار/مارس ١٩٩٧، التي أسفرت عن أضرار جسيمة في الإمدادات الغذائية للمنازل. كما قدمت مساعدات إلى جزر البهاما من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية بعد إعصار "إيلي" (١٩٩٧-١٩٩٨)، وإلى الجمهورية الدومينيكية استجابة لآثار تيار النينيو (١٩٩٨)، وإلى سيشيل من أجل تخفيف حدة الفيضان (١٩٩٨). ونظرا لتعرض منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية إلى الأعاصير المدارية والجفاف، وما يترتب عليها من آثار على الإمدادات الغذائية، يجري إعداد مشروع دون إقليمي بتمويل خارج عن الميزانية من أجل مساعدة البلدان الأعضاء في وضع منهجيات ونهج موحدة من أجل تقييم المحاصيل وتقديم التقارير بشأنها. وحتى الآن، أعربت فيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وتونغنا عن تأييدها لهذا المشروع المقترح.

حاء - تخطيط العمران وتنميته

٢٣ - جرى اتباع عدد من المبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي بدعم من وكالات منها الموئل/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الدول الأمريكية، والمشروع الكاريبي لتخفيف آثار الكوارث. وقدمت مساعدة تقنية إلى وحدات التخطيط العمراني من أجل إعداد خطط التنمية العمرانية، وتعزيز المؤسسات عن طريق تدريب الموظفين وتقديم معدات لنظام المعلومات الجغرافية. وتتضمن هذه المبادرات إعداد قوانين ومبادئ توجيهية للبناء، ومعايير للتخطيط والهيكل الأساسية، وتشريعات للتخطيط العمراني، وخطط وطنية للتنمية العمرانية، وسياسات عامة للإسكان وإدارة الأراضي.

رابعا - استنتاجات وتوصيات للعمل مستقبلا

ألف - المستويان القطري والمحلي

٢٤ - يقتضي تحسين تناول الموارد الأرضية التركيز على مجالات حاسمة من بينها الحاجة إلى فهم أفضل لأهداف استخدام الأراضي وخيارات مستخدمي الأراضي؛ والحاجة إلى تعاون بين المؤسسات وتنسيق بين الوزارات؛ وضرورة تنفيذ نُظم لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي؛ وضرورة استخدام التكنولوجيات كأساس لاتخاذ القرارات بشأن استخدام الأراضي؛ وضرورة التصدي لتثقيف الجماهير فيما يتعلق بإدارة الأراضي. وتتطلب الإدارة المستدامة للأراضي ما يلي:

(أ) المعلومات - سيستلزم ذلك بشكل عام إزالة القيود، وتقديم مبادرات، وتطوير تكنولوجيات أحسن؛ ووضع ترتيبات مؤسسية لإشراك جميع المعنيين بالأمر في الإدارة وصنع القرارات؛ وإقامة إدارة للموارد الأرضية تتسم بالفعالية والكفاءة عن طريق أنشطة شبكة من الأفرقة؛ وإنشاء نُظم معلومات تُتاح للجميع إمكانية الوصول إليها؛ وتقديم المعلومات والدعم التقني لعملية صنع القرار؛

(ب) التعاون - ثمة حاجة على المستوى المؤسسي لاتباع نهج مشترك بين القطاعات من أجل التصدي للقضايا المعقدة المتعلقة بالموارد الأرضية. وسيستلزم ذلك اعتماد عملية تخطيط متكاملة، بتعاون معزز من مختلف الوكالات الحكومية، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والفئات المجتمعية، وغيرها من أجل زيادة الميزة النسبية لكل منها إلى أقصى حد واستغلالها؛

(ج) النهج المتكاملة - وضعت أدوات ونهج وتقنيات ومبادئ توجيهية عديدة يمكن أن تستفيد منها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التصدي لقضايا الموارد الأرضية. ومن شأن الأنشطة المتعلقة بالأدوات والنهج وبناء القدرات أن تشجع على اتباع نهج يقوم على أساس المشاركة. وهذا النهج خليق بإشراك جميع المعنيين بالأمر في تخطيط الممارسات والسياسات العامة المتعلقة بالموارد الأرضية، ووضعها، وتنفيذها، وبأن يكون بمثابة منبر لتبادل الأفكار. وتشمل هذه الممارسات والسياسات نهج لتخطيط الأراضي وإدارتها، وإدارة المفاوضات والمنازعات، ونظم المعلومات ودعم القرارات، وإدارة النظم الجزرية، ونهج النظم الزراعية. وينبغي الاضطلاع بالتدريب على استخدام هذه الأدوات والنهج والمبادئ التوجيهية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛

(د) التوعية البيئية - يجب الترويج بشدة لحفظ الموارد الطبيعية عن طريق توعية الناس بالطبيعة الهشة والمحدودة لهذه الموارد في الظروف الحالية؛ وتعزيز التنوع؛ ومحاولة إنعاش المواقف ونظم القيم التقليدية، واستخدام النهج المجتمعية لاستغلال الموارد؛ ووضع مسؤولية إدارتها كاملة على عاتق المجتمعات المحلية.

باء - المستوى الإقليمي

الخبرة والاتصالات

٢٥ - ينبغي تعزيز الهيئات الإقليمية ذات الصلة، والتشجيع على تبادل التكنولوجيا، والخبرة، والأفكار. ويجب وضع آليات لتعزيز شبكات الاتصالات المقامة، فضلا عن إقامة الشبكات التي ما زالت لازمة. وتسليما بتعدد وتنوع مهمة إدارة الموارد الطبيعية، والصعوبات والأعباء المالية المرتبطة بتوفير ما يلزم من أفرقة المهنيين المتعددي التخصصات في كل بلد، يمكن التفكير في إنشاء آلية إقليمية مناسبة داخل إحدى المنظمات الإقليمية القائمة. ويمكن لهذه الآلية أن تهيئ خدمات إدارة الموارد لحكومات الجزر الصغيرة، وتتيح المهارات والخبرات التي قد يصعب كثيرا بناؤها على الصعيد الوطني، ويسهل نقل وتقاسم المعلومات التقنية ونتائج البحوث.

التنسيق

٢٦ - ينبغي تشجيع التنسيق الفعال بين المؤسسات الإقليمية، والجامعات، وغيرها من البرامج أو المبادرات ذات الصلة، فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى اتباع نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد الأرضية.

جيم - المستوى الدولي

التسهيل والتنسيق

٢٧ - من واجب الوكالات الدولية أن تحسن تنسيق جهودها الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعليها أن تساعد في تعزيز ودعم الشبكات الإقليمية، وأن تُسهل تبني وتنفيذ عمليات مناسبة للتخطيط المتكامل للموارد الطبيعية كوسيلة لضمان استدامة استخدامها.

المساعدة التقنية

٢٨ - ينبغي تقديم المساعدة التقنية في المجالات التالية:

(أ) دعم نظم المعلومات لكي تتخذ الوكالات المعنية قرارات فعالة فيما يتعلق بالموارد الأرضية، ودعم تعزيز الشبكات التي تشمل المستعملين وصانعي القرارات على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل وضع نظم للمعلومات، بغية ضمان إمكانية وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى البيانات والمعلومات؛

(ب) وإقامة نظم لرصد الموارد الأرضية والمائية، وإعداد تقارير دورية عن حالة الموارد الأرضية والمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية كيما تستخدمها هذه الدول في الدراسات والقرارات المتعلقة بالسياسات العامة في المستقبل. وينبغي أن تركز هذه التقارير على الاتجاهات في الموارد الأرضية والمائية؛

(ج) وتقييم التشريعات الوطنية، وتنقيحها إذا اقتضى الأمر، وتنفيذ التدريب اللازم، وتعزيز إقامة قاعدة بيانات وتطبيقها على التخطيط والإدارة المتكاملين لاستخدام الأراضي.

— — — — —